التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وجهين للاقتصاد الأخضر

د. بوروبة امحمد الحاج
أستاذ محاضر قسم ب – جامعة مستغانم.
أ. بن لحسن الهواري
أستاذ مساعد – جامعة وهران

ملخص:

لقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث بدء التفكير في التكنولوجيا التي تحقق الربح السريع دون النظر إلى الجودة ونوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة، وخلال السبعينيات ونظرا للعديد من المشاكل المرتبطة بالبيئة، هذا ما جعل الاقتصاديون ورجال السياسة يطرحون الأسئلة بحدة ومنذ ذلك الحين توالت اللقاءات والاجتماعات والمفاوضات على الساحة الدولية لإيجاد بعض الحلول المتعلقة بحماية البيئة.

وقد انعقد مؤتمر كوبنهاجن في سبتمبر 2009 لمعالجة المشكلات البيئية المعقدة والحد من ظاهرة الانحباس الحراري والتغيير المناخي، في هذا السياق تطور النقاش وظهرت مفاهيم جديدة منها الاقتصاد الأخضر كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من الفقر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البيئة، الاقتصاد الأخضر

Résumé

Durant le siècle dernier, où le libre échange et la pensée industrielle ont dominé l'activité économique, les agents économiques ont cherché par tous les moyens à maximiser leurs profits en développant des technologies qui ont permis d'augmenter les quantités de la production sans penser à la qualité des produits ni à celle des matières premières utilisées et surtout sans penser à la maîtrise de l'énergie consommée ce qui a provoqué des problèmes très complexes de l'environnement. Ceci à amener les économistes et les hommes politiques à se poser des questions avec sérieux concernant l'avenir de l'environnement dont en vit. Et à partir de 1970 les décideurs politiques des pays du Monde entier prennent les choses en mains en multipliant les rencontres et réunions internationales pour essayer de trouver des solutions qui permettent d'assurer une meilleure protection de l'environnement.

La dernière rencontre s'est déroulée à Copenhague en septembre 2009 dans le cadre d'une conférence internationale regroupant plusieurs pays dont l'objectif est de traiter les dossiers très complexes de l'environnement notamment celui du réchauffement de la terre et le changement climatique. Dans ce sens le débat a évolué et plusieurs concepts sont apparus tels que « l'économie verte », cette

المنارة للاستشارات

ww

dernière est considérée comme moyen efficace pour réaliser le développement durable et éradiquer la pauvreté.

مقدمة:

عاشت البشرية قبل الثورة الصناعية اقتصاداً يقدم على المحافظة على دوام مصادرها الطبيعية، فقد كانت جزءاً من المخطط الطبيعي أو من الطبيعة ذاتها ولم تكن سيدة لها، منفصلة عنها ومع زيادة عدد السكان وقيام المدن توسعت الأنشطة الإنتاجية وبلغت مرحلة التصنيع خصوصا مع ظهور المؤسسات التي تبحث عن الربح السريع والتي تسببت أنشطتها في بعض الآثار السلبية على كافة مكونات المحيط البيئي، حيث أصبح الإنسان مالكا للطبيعة يسيطر عليها ويتحكم فيها ويستغلها بطريقة غير متوازنة وهذا التصرف غير الواعي هو الحالة السائدة اليوم، فالأخذ بالتصنيع والرغبة في التطور أدى إلى استنزاف الأراضي الخصبة وتدمير الغابات، هذه المخاطر دفعت بالحكومات والجمعيات والمؤسسات إلى عقد المؤتمرات العالمية والاجتماعات للنظر في قضايا البيئة والتنمية، والتي خلصت إلى تبني مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة والتي تندرج في إطار حق الجيل الحاضر في التمتع واستغلال الثروات الطبيعية، دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الثروات وهدا المفهوم يوازن بين أمرين اثنين هما استخدام مصادر الأرض لتحسين حياة الإنسان وتأمين احتياجاته، خاصة الاحتياجات الأساسية للفقراء في العالم من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة والاعتناء بالأرض لتأمين احتياجات الحاضر والمستقبل، وقد جاء مؤتمر المناخ في العاصمة الدانمركية كوبنهاجن لتقريب وجهات نظر مختلف الدول في كيفية التوصل إلى قرارات متعلقة بقضايا جوهرية تخص حماية البيئة وخفض الانبعاث وكدا ترشيد استخدام الطاقة.

1- المشكلات البيئية:

في مفهوم البيئة نجد أن هذه الكلمة ظهرت عام 1866 على يد العالم الطبيعي الألماني أرنست هيكل لتشير أولا إلى العلم المختص بدراسة علاقات الكائنات الحية مع محيطهم، ومن بين كل العلوم الإنسانية كانت الجغرافيا هي العلم الأكثر تقربا من علم البيئة وإذا كانت المفاهيم المرتبطة بعلم البيئة مثل النظام البيئي، المحيط الحيوي لم تخترق مجال العلوم الإنسانية فإن بعض المؤثرين قد حاولوا تطبيع المقاربة بعبارات النظام البيئي في اختصاصاتهم مثل "ادغار مورين" في علم الاجتماع و"رينيه باسيه" في علم الاقتصاد فالبيئة هي الغلاف المحيط بكوكب الكرة الأرضية ومكونات التربة وطبقة الأوزون، وهي الأكسجين الذي نتنفسه لنعيش، هي الأرض التي نزرعها للأمن الغذائي،هي مصدر المياه أساس الحياة هي المعادن التي نحتاجها للصنع،هي مصدر مواد البناء

المنارة للاستشارات
ww

والحراريات والغازات والكيماويات، البيئة هي الموازن بين الإنسان والحيوان والنبات[1]، **و**البيئة هي المحيط المادي والحيوي والمعنوي الذي يعيش فيه الإنسان،ويتمثل هذا المحيط في التربة والماء والهواء وما يحتويه كل منهم من مكونات مادية وكائنات حية، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على مقومات حياته من غذاء، وكساء ودواء، ومأوى ويمارس فيه حياته مع أقرانه من البشر.[2]

ويمكن حصر أهم المشاكل التي تتعرض لها البيئة في العناصر التالية: [3]

- التلوث البيئي؛
- استطراف الموارد الطبيعية.

ويشمل التلوث البيئي تلوث الهواء والماء والغذاء وهدا التغيير الخطير يؤدي بدوره إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت وبالتالي يؤثر على صحة الإنسان وعلى تلبية حاجياته الطبيعية.

أما فيما يتعلق باستطراف الموارد الطبيعية فيمثل هذا العنصر أحد العوامل المؤثرة على البيئة فالاستخدام المتزايد للتكنولوجيا يؤدي إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وإلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي ويظهر هذا من خلال التأثير السلبي على النظام الإيكولوجي وكذلك من خلال استنفاذ الموارد الطبيعية، خصوصا وأن التوجهات الحالية لاستغلال الموارد تتجاوز بشكل كبير القدرات الطبيعية للموارد على التجدد خاصة بالنسبة للموارد المائية والغابوية والطاقية.

وعلى الصعيد البيئي، تشير التقديرات الواردة في تقرير التقييم الرابع الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام2007 ، في سياق متابعة الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، إلى ازدياد في كمية الانبعاث في العالم بنسب يحتمل أن تصل إلى 70 في المائة، وإلى ارتفاع في درجة الحرارة بمعدل يحتمل أن يتراوح بين أربع وست درجات مئوية في أواخر القرن الجاري وفقًا لسيناريوهات مختلفة . وتتجاوز هذه التقديرات الهدف المتفق عليه في كوبنهاغن وهو ألا يتخطى معدل الارتفاع درجتين مئويتين في

---

[1] جان فرنسوا دورتيه، "*معجم العلوم الإنسانية*"، ترجمة جورج كتوره، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، أبو ظبي،2009، ص166.

[2] غول فرحات، *أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية ISO 14000 للبيئة على تنافسية المؤسسات"*، جديد الاقتصاد، العدد 02 الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين الجزائر، ديسمبر2007 ، ص150

[3] خالد كواش، *"السياحة والأبعاد البيئية"*، جديد الاقتصاد، العدد02، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 123.

المنارة للاستشارات
ww

أواخر القرن الحادي والعشرين ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، ستصبح ندرة المياه بحلول عام 2030 ظاهرة مزمنة.[4]

ولأجل ذلك ظهر منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه وتجسد هذا المنظور فيما يسمى "الاقتصاد الأخضر" هذا النهج الجديد من شأنه أن يفتح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- الفقرو البيئة بين الدول النامية والدول المتقدمة:

إن ما يميز التلوث البيئي في الدول النامية يختلف عن ما يتميز به في الدول الصناعية، فان كان التلوث في الدول المتقدمة ناتجا عن التصنيع والتنمية فإنه أكثر ارتباطا بالفقر في الدول النامية، وهذا ما يدل عليه الترابط القوي بين الفقر وتدهور البيئة في هذه الدول، حتى أصبح البعض يتخوف من "متلازمة الفقر والبيئة " في الدول النامية، فالفقر في هذه الدول هو ناتج عن تدني الدخل وعدم قدرة المواطن عن استيفاء احتياجاته المعيشية من جهة وعدم قدرة الدولة عن توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان والمياه الشروبة والمرافق العامة من جهة أخرى وهنا يلجأ المواطن إلى استنزاف الموارد الطبيعية بحثا عن مداخيل إضافية تسد احتياجاته الأساسية وفي ظل الفقر عادة ما تلجأ الدول النامية إلى الاستدانة لتنفيذ مشاريع ترفع من دخلها دون الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي فينجم عن ذلك تدهور بيئي سببه الفقر فيتصاحبان بشكل لصيق ورهيب.[5]

إن التقدم التقني والعلمي في الدول الصناعية بالرغم من أنه دفع بالبشر خطوات جبارة إلى الأمام، فإنه لم يترتب عنه تكافل اجتماعي بين شعوب المعمورة ولم يؤدي إلى إخراج الإنسانية من التخلف خصوصا بالنسبة للشعوب الفقيرة التي في الغالب لا تزال تكافح من أجل قوت يومها محرومة من حقها في الصحة والتعليم.

فالفقر في عالم اليوم يجتاح العديد من الدول، حيث من [6] مليارات ساكن هناك 2,8 مليار أي حوالي النصف يعيشون بأقل من دولار في اليوم، و1,2مليار (الخمس) من بينهم 44% يسكنون في آسيا الجنوبية يعيشون

---

[4] خالد كواش، *السياحة والأبعاد البيئية*"، المرجع نفسه، ص.ص 125 -126.

[5] الاسكوا، *استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا*"، العدد الأول: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، أكتوبر 2011، ص 16.

[6] المركز الاعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، "*التنمية المستدامة في الوطن العربي ...بين الواقع والمأمول* "، الإصدار الحادي عشر، وكالة الجامعة للدراسات والبحث العلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة 1427هجري.

المنارة للاستشارات
ww

بأقل من دولار في اليوم[7] وعلى الرغم من أن الثروات العالمية والروابط الدولية والقدرات التقنية لم تشهد من قبل تطورا كالذي تشهده اليوم إلا أنّ الدراسات الميدانية تبين أن حوالي نصف سكان المعمورة يعيشون دون مستوى الفقر. ومما زاد الطينة بلّة التحولات التي يشهدها العالم تحت شعار العولمة الاقتصادية، والتي رافقها انهيار في مستوى المعيشة خاصة في البلدان التي باشرت ما يسمى بالإصلاح الهيكلي.[8]

ففي شتى مناطق العالم النامي، تراجع كل من النسبة المئوية وأعداد من يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم بين عامي 2005 و2008. ويمثل هذا الانخفاض عبر الحدود على مدار دورة رصد استمرت ثلاث سنوات أول انخفاض شامل من نوعه منذ بدأ البنك في رصد أوضاع الفقر المدقع.

وفي عام 2008، كان 1.29 مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم وهو ما يوازي 22 في المائة من سكان العالم النامي. وكان نحو ثلاثة أرباع هذا العدد يعيشون في جنوب آسيا (571 مليونا) وأفريقيا جنوب الصحراء (396 مليونا). بينما كان 284 مليونا آخرين يقيمون في شرق آسيا، وأقل من 50 مليونا يعيشون في مناطق أمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا وآسيا الوسطى مجتمعة. في المقابل، في عام 1981 كان 1.94 مليار نسمة (52 في المائة من السكان) يعانون من فقر مدقع.

وبينما تراجعت حدة الفقر في شتى مناطق العالم، كان هناك تفاوت في إحراز تقدم صوب هذا الهدف. وشهدت منطقة شرق آسيا أكبر تراجع في معدل الفقر، إذ انخفضت أعداد الفقراء الذين يعيشون على 1.25 دولار في اليوم من 77 في المائة عام 1981 إلى 14 في المائة في عام 2008، وتشهد منطقة جنوب آسيا أدنى نسبة لمن يعيشون في فقر مدقع منذ عام 1981 إذ تراجعت من 61 في المائة إلى 36 في المائة بين عامي 1981 و2008، وانخفضت نسبة من يعيشون على 1.25 دولار في اليوم إلى 47 في المائة عام 2008، وهي المرة الأولى التي يتراجع فيها المعدل لما دون 50 في المائة. كما تقلص عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في المنطقة منذ سنة 2005، ما عكس اتجاه الزيادة طويلة الأجل من نحو 200 مليون في 1981 إلى نحو 400 مليون في سنة 2005.

كما انخفضت أعداد من يعيشون على دون 1.25 دولار في اليوم في الصين وحدها نحو 663 مليونا في 2008 مقارنة بعام 1981، إلا أنه في الوقت الذي بدأت فيها فترة الإصلاحات في البلاد كان معدل الفقر عند 1.25 دولار في اليوم بالنسبة لباقي بلدان العالم النامي (مع استبعاد الصين) لا يزال منخفضا من 41 إلى 25 في

---

[7] Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde, "combattre la pauvreté", 2000/2001, P. 3.

[8] حسين رحيم، *التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاهة الاجتماعي*"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، مارس 2003، ص. 266.

المنارة للاستشارات
ww

المائة بين 1981 و2008. من ناحية أخرى، ونظرا للنمو السكاني كان إجمالي عدد الفقراء (ما عدا الصين) نحو 1.1 مليار نسمة في عامي 1981 و2008، بالرغم من أن العدد ارتفع وانخفض بين هذين العامين.

وأظهرت خطوط الفقر الأخرى اتجاهات مماثلة. وكان استخدام معيار أعلى مثل دولارين في اليوم أكثر ملاءمة للمناطق الأكثر نموا. وخلال هذه الفترة برمتها، نزل معدل الفقر عند دولارين في اليوم من 70 إلى 43 في المائة، لكن أعداد من يعيشون دون هذا الخط لم تنخفض سوى من 2.59 إلى 2.47 مليار نسمة. وارتفع العدد ثم تراجع بصورة كبيرة منذ 1999، عندما كان 2.94 مليار يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

الشكل1: اتجاهات خطوط الفقر

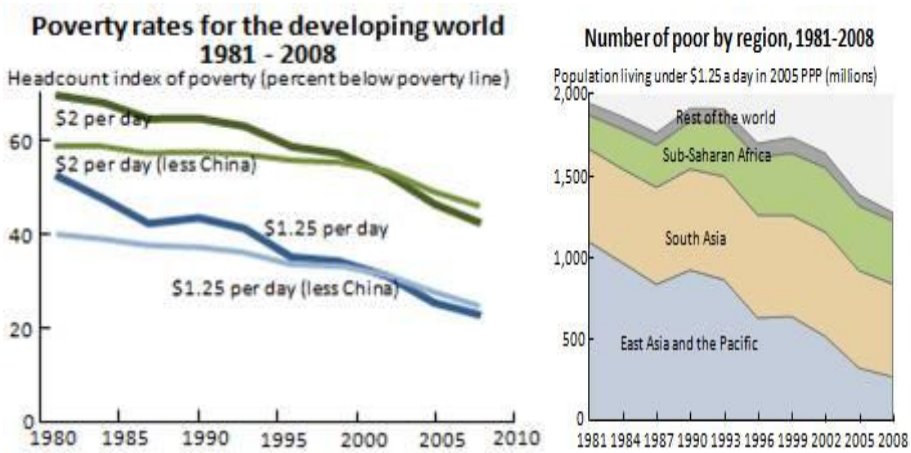

المصدر: http://web.worldbank.org

ومجابهة الفقر هي مسؤولية النخب السياسية الحاكمة والتي يقع على عاتقها إعادة النظر في سياسات توزيع الدخل القومي، لكي لا تستأثر القلة الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة.[9] لكن هناك انصراف الاهتمامات الحكومية إلى توفير الاحتياجات الأساسية في الدول والمجتمعات الفقيرة من كهرباء ومياه وصحة وتعليم وهذا ما زاد في اتساع الهوة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة الرقمية والتي لا يمكن قياسها بمدى توافر البنية التحتية الأساسية في مختلف القطاعات، بل هناك كذلك العنصر البشري المتعلم والدي بدوره يرتبط بمستوى الدخل والتعليم والثقافة. وقد أثر ذلك في خلق تفاوتت ليس فقط بين مناطق العالم وإنما داخل المجتمع الواحد.

[9] السيد يسن، *المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية*"، دار نهضة مصر للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002، ص. 39.

المنارة للاستشارات
ww

ففي الجزائر نجد أنه هناك 17,6% من السكان يعيشون بـ 2 دولار يوميا على الأقل، و19,6% في المغرب و22,7% في تونس و23,5 في الأردن وأكثر من النصف من السكان 51,9% في مصر، وإذا أخذنا مؤشر الفقر فإن 32,4% من سكان الدول العربية المتوسطية تعيش في ظروف فقر قاسية جدا وهذه الوضعية تترافق بعدم المساواة في توزيع المداخيل،[10] واختلافات واسعة في نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والشكل التالي يوضح هذه الفجوة وهذا التفاوت داخل المجتمعات العربية.

الشكل 2: تقدير الفجوة

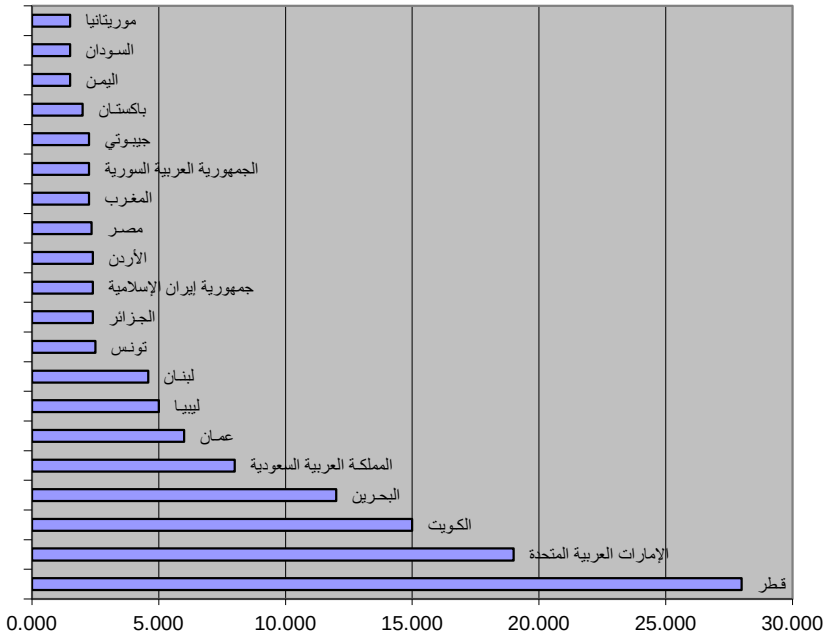

المصدر: عابد جورج ت، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003، ص.13

لقد ساهمت الشبكات المالية والتجارية والثقافة الإعلامية في رسم الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية، بحيث تحول العالم إلى منطق الاقتصاديات المفتوحة، وبحسب ما يجري فإن عالم اليوم منقسم اجتماعيا بطريقة

[10] بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، "*منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والفقر في الدول المتوسطية*"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، مارس 2003، ص. 242.

المنارة للاستشارات
ww

أبشع حيث يزداد فيه الفقر والتهميش لمعظم سكان الأرض، بقدر ما يزداد تمركز الثروة في يد قلة قليلة من الدول أولا وقلة قليلة من الأفراد في تلك الدول ثانيا.

ففي آخر إحصاء كشفه تقرير بريطاني عن النمو العالمي يتبين أن ثروة ثلاثة أغنياء أمريكيين تعادل أو تزيد على ثروات 48 دولة من دول العالم الفقير، وأن 225 ثريا في العالم يمتلكون ألف مليار دولار، الأمر الذي يعكس الخلل في توزيع الثروة بين دول العالم كافة.[11]

فالسوق الأمريكية تقود العالم في إنتاج المزيد من كبار أصحاب الثروات، فمع نهاية القرن العشرين ضمت الولايات المتحدة الأمريكية 54% من مجموع أصحاب المليارات على مستوى العالم مقابل 31% في العام 1990، وتكاد التحولات الكبرى الحاصلة في السوق الأمريكية تختصر التوجه التدريجي لمصادر الثروة العالمية من النفط والعقارات والأموال الموروثة إلى مصادر ذاتية أو ذات علاقة بالثورة التكنولوجية. خاصة في قطاعات الاتصالات والبرمجيات والكومبيوتر[12] والتقرير البريطاني السابق الذكر والذي كان تعليقا على تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية جاء فيه أن 48 شخصا أمريكيا تزيد ثروتهم على ثروة الصين التي يصل عدد سكانها إلى 1.3 مليار نسمة، ويبلغ الناتج الإجمالي فيها حوالي 700 مليار دولار سنويا[13] وهذا ما يشير إلى اللامساواة في توزيع الثروات، فالدخل المتوسط لـ 20 دولة غنية من الدول الأكثر غنى هو أكبر بـ 37 مرة من دخل 20 دولة من الدول الأكثر فقر[14] فمن خلال الشكل الموالي يلاحظ بأن ثروة أصحاب الثروات تتوزع معظمها في مناطق الدول الغنية وتحديدا أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية على عكس الدول الفقير الأخرى.

3- البيئة والتنمية : نحو تنمية مستدامة

إن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية هو الذي أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة، حيث أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو ديجانيرو عام 1992 إلى أنه":لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية

---

[11] أحمد مهيوب غالب أحمد، *العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل*" مجلة المستقبل العربي، عدد 256 جوان، 2000، ص. 64.

[12] تقرير ميريل لينش عن *الثورات العالمية ومصادرها*"، مجلة الإقتصاد والأعمال، عدد خاص، فبراير 2001، ص. 14

[13] أحمد مهيوب غالب، المرجع نفسه، ص. 64.

[14] Banque mondiale, op. cit, p. 3.

المنارة للاستشارات
ww

البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها. [15] والتنمية المستدامة هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته، غنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تعنى بالتوازن البيئي.

والتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في التنمية الاقتصادية، بل تتعدى هذا الجانب لتشير إلى قضايا مختلفة ومرتبطة مع بعضها البعض تتمحور حول طريقة إدارة وتسيير الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وهذه العناصر بدورها تشكل ركائز التنمية المستدامة، وتكاملها يؤدي إلى تحقيق الرفاهية والوفاء بحاجيات الجيل الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل، وهذا ما تم تأكيده من خلال المبدأ الثالث الذي تقرر في "ريو ديجانيرو"، حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، [16] كما أن تقرير اللجنة العالمية للتنمية المستدامة المعنون بـ "مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" والذي صدر سنة 1987 يرى أن التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وهذا ما يشير إلى ضرورة إعادة النظر في أنماط الاستهلاك والإنتاج، والالتزام بالنمو الاقتصادي المسئول والسليم بيئيا والعمل على توسيع نطاق التعاون بين الدول وفق قواعد تحافظ على البيئة ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو.

ففي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في "ريو ديجانيرو" تم اعتماد عدة وثائق منها إعلان "ريو" المعروف باسم قمة الأرض وجدول أعمال القرن الواحد والعشرين والدي هو برنامج شمولي بين الأعمال الواجب القيام بها خلال العقود المقبلة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهو برنامج يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى المستويات على التعاون في مجال البيئة والتنمية.

وفي مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة سنة 2002 "بجوهنزبورغ" والذي ضم العديد من المشاركين منهم رؤساء الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال، ثم تحديد العديد من الأهداف منها:

- تقليص نسبة أولئك الدين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول 2015؛
- استخدام المواد الكيماوية بحلول 2020 بواسطة سبل لا تعود بالضرر على البشر والبيئة؛
- حوار الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص.

---

[15] دوقلاس موسشيت، "*مبادئ التنمية المستدامة*"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2000 ، ص 17

[16] دوقلاس موسشيت، مرجع سابق، ص 17 .

المنارة للاستشارات
ww

وقد ذكر رئيس الوزراء الدانمركي أندرس فوك أن مؤتمر "جوهنزبورغ" أبرم صفقة عالمية للتوصية بالتجارة الحرة وحماية البيئة وزيادة المساعدة الإنمائية، وأنه تعهد بالحكم الراشد الذي يعبر عن المشاركة، الشفافية والمسؤولية، ويعبر أيضا عن الفعالية والعدالة، فضلا عن ترقية المستوى الاجتماعي في إطار القانون.

4 – المجتمع الدولي ومواجهة التغير المناخي: قمة كوبنهاجن تحت الضوء

انعقد مؤتمر "كوبنهاجن" حول التغيير المناخي في شهر ديسمبر 2009، وقد جاء هذا المؤتمر من أجل التوصل إلى اتفاق جديد حول البيئة وسط جدل حاد بين الدول النامية والصناعية من جهة والدول النامية فيما بينها من جهة أخرى. وقد كانت رسالة نشطاء حماية البيئة إلى المشاركين في القمة هي الإسراع في اتخاذ إجراءات عملية وحاسمة للتغلب على مشاكل المناخ التي تهدد كوكب الأرض.

وقد رجح مسؤولون في الأمم المتحدة ومن جامعة الدول العربية خلال هذا المؤتمر أن يكون تأثير التغيير المناخي على العالم العربي المتعطش للمياه أكثر من أي منطقة أخرى في العالم وأن يهدد دلك خفض الإنتاج الزراعي، كما نقلت وكالة "رويترز" عن رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية قولها أن تغيير المناخ سيكون له تأثير كبير على المناطق العربية لأنها تعاني من الفقر والجفاف على نطاق واسع فضلا عن ندرة المياه والتهميش الاجتماعي.

إن تغيير المناخ بات حقيقة لا ينكرها أحد، ومما لا شك فيه أن الإنسان يتحمل العبء الأكبر من مسئولية تنامي ظاهرة الاحتباس الحراري المتمثلة في ارتفاع درجة حرارة كوكبنا وارتفاع منسوب البحار والمحيطات نتيجة ذوبان الجبال الثلجية العملاقة في المنطقة القطبية وكذلك ازدياد ظاهرة التصحر، إضافة إلى تزايد وثيرة الكوارث البيئية التي تزهق الكثير من حياة البشر.

ويرى علماء ألمان أن التغيير المناخي الذي سيشهده العالم في العقود المقبلة قد يكون أسوء مما هو متوقع على الرغم من محاولات التقليل من قدر مخاطره المتوقعة، وفي السياق نفسه حذر معهد أبحاث التأثيرات المناخية في "بوتسدام" الألمانية قبيل انعقاد اجتماع كوبنهاجن من أن معدل الاحتباس الحراري جاء أسوء من المتوقع، وبالتالي قد يصل إلى 7 درجات عام 2100 ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة للتقليل من الانبعاث المسبب للاحتباس الحراري على مستوى العالم، وبدلك ناشد خبراء المعهد وفود الدول 192 المشاركة في هذا المؤتمر بضرورة التحرك بسرعة لتقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون التي زادت بنسبة 40 في المائة بين عامي 1990 و2008 .

لقد حاول المشاركون في مؤتمر كوبنهاجن إيجاد آلية من شأنها مساعدة الدول على مواجهة عواقب الاحتباس الحراري وارتفاع منسوب البحار وجمع مليارات الدولارات لتقديمها في صورة مساعدات وتكنولوجيا نظيفة للدول الفقيرة، كما سعى قادة الدول المشاركة ومن بينهم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" للتغلب على

المنارة للاستشارات
ww

انعدام الثقة العميقة بين الدول الغنية والفقيرة، حيث أكد "ايفودي بوير" رئيس أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتغيير المناخي على أن كوبنهاجن نقطة تحول بالفعل في الاستجابة الدولية لتغيير المناخ.

وبالفعل خرج القادة المشاركين في المؤتمر باتفاق قوي وبعيد المدى لمواجهة التغيرات المناخية يندرج في إطار الالتزامات المقدمة من الدول المتقدمة والدول النامية لخفض معدل الانبعاث الحراري، كما حددت الدول الكبرى المسببة للانبعاث مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين أهدافا لخفض غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2020 في إشارة مشجعة لصياغة اتفاقية حول مكافحة الاحتراز العالمي، كما اتفق المشاركين على تخصيص 30 مليار دولار للأعوام الثلاث المقبلة للدول الفقيرة لمواجهة مخاطر تغيرات المناخ على أن ترتفع إلى 100 مليار دولار بحلول 2020، مع العلم أن التقديرات المختلفة للمال المخصص من أجل التكيف للمساعدة في بناء صمود المجتمعات المحلية في مواجهة المتغيرات المناخية تشير إلى الحاجة إلى مابين 75 و100 مليار دولار في الفترة من 2010 إلى 2050 حسب تقديرات البنك الدولي.

وقد وعد الرئيس الأمريكي بخفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنحو 17 في المائة من مستويات 2005 بحلول 2020 ويعد هذا الهدف وهو أقل من 4 في المائة فقط عن مستويات 1990 أقل بكثير من التزامات الاتحاد الأوروبي، وكانت الكتلة الأوربية قد أعلنت في بداية 2007 عزمها خفض الانبعاث بنسبة 20 في المائة عن مستويات 1990 بحلول 2020 وبنسبة 30 في المائة إذا سارت الدول المتقدمة الأخرى على نفس النهج، كما أكدت المستشارة الألمانية على أن المشاركة بالموافقة على تمويل إجراءات حماية المناخ قد لعبت دورا هاما، ولولا الدور الأوروبي لما أمكن تصور عملية حماية المناخ.

وأضافت جنوب إفريقيا زخما جديدا للقمة عشية انعقادها بالإعلان أنها ستخفض انبعاث الكربون بنسبة تصل إلى 34 في المائة أدنى من المستويات المتوقعة عام 2020 في حال قدمت الدول الغنية المساعدة المالية والتكنولوجية.

أما الصين فلم يكن هناك تغير يذكر في مواقفها خلال المباحثات والجديد في موقفها من حيث الكيف هو اعترافها بالمشاركة في حماية المناخ كما أقرت أيضا بضرورة وجود إجراءات تفقدية، أما فيما يتعلق بأهداف خفض الانبعاث ومقاصد الإصلاح فلم تحرك الصين ساكنا.

وقد التزمت دولة الكويت من قبل بخطة عمل وطنية لتحويل المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في القطاعات الاستهلاكية إلى تكنولوجيات صديقة للبيئة، وأكدت خلال مؤتمر "كوبنهاجن" على أن الالتزام الكامل بدلك سوف يتحقق بداية 2010، وهدا يعد تعبيرا عن إدراك الكويت لأهمية حماية البيئة والمحيط الإيكولوجي.

وفي نفس السياق أكد المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة السفير العبد الله المراد أن ترأس رئيس مجلس الوزراء الكويتي للمائدة المستديرة الخاصة بقضية التغير المناخي يشكل نجاحا للدبلوماسية الكويتية حيث طالب

المنارة للاستشارات
ww

الوزير الدول الصناعية بتحمل مسئولياتها كاملة وأشار إلى أننا كدول نامية وراغبة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي علينا أن نتفق على ما سنقوم به بعد مؤتمر "كوبنهاجن"، الأمر الذي سيكون فرصة سانحة لنا جميعا للتوصل إلى توافق في الآراء لتحقيق خفض مستدام في انبعاث الغازات بما يخدم مصالحنا المشتركة ويحفظ عالمنا.

لقد تطلع المشاركون إلى نتائج مؤتمر كوبنهاجن بمشاعر متباينة، فلقد تم التوصل إلى خفض درجة حرارة الأرض بواقع درجتين، لكن الواجبات التي تضمنتها ورقة الاتفاق ليست كافية بالقدر الذي يساعد على الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض وهدا ما جاء على لسان المستشارة الألمانية حيث قالت لقد تقدمنا خطوة لكنني كنت أتمنى مزيد من الخطوات، وأشارت كذلك إلى أنها قامت مباشرة عقب انتهاء المشاورات بين الدول إلى استخلاص النتائج حيث كانت المباحثات المصغرة ذات التمثيل على المستوى العالي بالغة الصعوبة، وكانت عملية اتخاذ القرار صعبة للغاية حيث واجهنا مسألة وقف المباحثات أو استمرارها.

كما احتدمت المباحثات عند مناقشة قضية الالتزام القانوني باتفاقية المناخ وفي هذا الصدد لم تبد الدول الصاعدة استعدادا لقبول التزامات قانونية، وعلى الجانب الأخر امتنع الأمريكيون عن الموافقة إذا لم تنضم الدول الصاعدة للاتفاق السياسي وأشار الرئيس الأمريكي في هذا الصدد إلى أن التوصل إلى اتفاقية ملزمة قانونيا حول المناخ سيكون صعبا جدا وسيحتاج مزيدا من الوقت، ومنه فإن قمة كوبنهاجن لم تسفر إلا عن اتفاق محدود، أما الاتفاق السياسي فقد اكتفى المؤتمر بأخذه في الاعتبار وبهذا تصبح ورقة الاتفاق مجرد أساس للمشاورات المقبلة.

لقد تبين من نص الاتفاقية أنه لا توجد أهداف ملزمة لخفض انبعاث الغازات بالنسبة للدول الصناعية لكنها تتضمن التزاما لدول بعينها أدرجت أسماءها في ملحق الاتفاقية، وهدا يبقى دائما على العواقب الاقتصادية للتغيرات المناخية حيث أكدت الدراسات أن الخسائر الاقتصادية والبشرية ستكون كبيرة في المائة سنة القادمة، كما أظهرت دراسة جديدة في ألمانيا حملت عنوان ثمن التغيير المناخي أن هذا التغيير قد يتسبب في وفاة نحو 20 ألف شخص حتى عام 2100 خاصة من كبار السن الدين لا يتحملون درجات الحرارة شديدة الارتفاع، كما توقع العلماء أن تقل الإنتاجية في ألمانيا بنسبة كبيرة بسبب ارتفاع درجة الحرارة وبسبب الأمراض التي تسببها والتي تؤدي إلى التقليل من أداء الموظفين والعاملين مما يسبب الانخفاض في الإنتاجية بنسبة تصل إلى 12 في المائة.

لقد انتهت قمة كوبنهاجن بالتوصل إلى اتفاق يمثل الحد الأدنى عندما أشار ممثلو الوفود المشاركة إلى أن الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقوى أخرى ناشئة لا يلبي كثيرا من الأهداف الأصلية للمؤتمر، وقد كشفت صحيفة "الجارديان" البريطانية أن وزير البيئة البريطاني "ايد ميليباند" اتهم الصين والسودان وبوليفيا ودول أخرى من أمريكا اللاتينية بمحاولة السيطرة على قمة الأمم المتحدة بشأن المناخ للحيلولة دون التوصل إلى اتفاق، وكتب الوزير في الصحيفة أن بريطانيا ستوضح لهده الدول التي تقف في طريق معاهدة ملزمة

المنارة للاستشارات

قانونيا إننا لن نسمح لهم بعرقلة التقدم العالمي ولا يمكننا أن نسمح مرة أخرى بالسيطرة على المفاوضات حول النقاط الحقيقية للموضوع بهذه الطريقة.

5 – التنمية المستدامة والتقليل من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية :نحو الاقتصاد الأخضر:

يعرِّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية". ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد كما أنه يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. وفي الاقتصاد الأخضر، يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة، وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي. وتحتاج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح. ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بناءه عند الحاجة، باعتباره مصدرًا للمنفعة العامة، خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة. [17]

وهنا تتجلى ضرورة السير قدما نحو الاقتصاد الأخضر ولعل من أهم الحوافز الداعمة لهذا التوجه ما يلي:

- الأزمة المالية (2008) وهي الأسوأ منذ الكساد الكبير محدثة خسائر كبيرة في الوظائف والدخل.
- أزمة الغذاء حيث تخطى عدد الجياع في العالم عتبة البليون عام 2009 نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء ونسبة البطالة تؤثرا بالأزمة المالية؛
- الأزمة المناخية وما خلفته من ظواهر وتقلبات مناخية شديدة أتت بكوارث وتداعيات على نطاق واسع؛
- الأمن في خطر: الأمن المائي والغذائي والطاقوي والبيئي.

كل هذه العوامل أفرزت نتيجة مفادها تغيير فلسفة التوجهات التنموية الحالية التي لم تؤد ما عليها ولم تستوف متطلبات التنمية العادلة والمنصفة، وحان للفلسفة التنموية الجديدة أن تتجه نحو " فلسفة الاقتصاد الأخضر".

---

[17] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر* (نيروبي، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي:
www.unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx

المنارة للاستشارات
ww

وتشير الإحصائيات إلى أن استثمار اثنين في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عشرة قطاعات رئيسية يمكن أن يبدأ مرحلة انتقالية نحو اقتصاد يمتاز بانخفاض الكربون وكفاءة الموارد. ويبين تقرير الأمم المتحدة حول الاقتصاد الأخضر (نوفمبر 2011) إمكانية الانتقال إلى اقتصاد أخضر باستثمار 2 في المائة فحسب من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل عام (والذي يبلغ حاليا نحو 1.3 تريليون دولار أميركي) وذلك بدءا من الآن حتى عام 2050 للتحول الأخضر للقطاعات الرئيسية التي تشمل الزراعة والمباني والطاقة ومصايد الأسماك والغابات والصناعة والسياحة والنقل وإدارة النفايات والمياه ولكن لابد من إصلاحات للسياسات الدولية والقومية تحفز على مثل هذه الاستثمارات.

ويؤكد التقرير أنه لا يصعب تحقيق التوافق بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي في ظل سيناريو الاقتصاد الأخضر بل على العكس فإن الاقتصاد الأخضر يخلق الوظائف ويعجل بالتقدم الاقتصادي ويجنب في الوقت نفسه العديد من المخاطر السلبية المهمة مثل تأثير تغير المناخ وتفاقم ندرة المياه وتدهور خدمات النظام الايكولوجي.

يوفر الاقتصاد الأخضر سبلاً لزيادة القدرة على خفض مستوى الفقر وعدم المساواة داخل البلدان وعبرها إلى الحد الأقصى. وستوفر الاستثمارات الخضراء في قطاعات محددة فرص العمل والإنتاج وتنظيم المشاريع. وتشمل هذه القطاعات قطاعات يُرجح إلى حد أكبر أن توفر للفقراء سبل المعيشة مثل الزراعة وصيد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى، إضافةً إلى التشييد والهياكل الأساسية للنقل وقطاعات أخرى حضرية في الأساس، وقطاعات تكون فيها العمالة غير الماهرة واليدوية مهمة. وهناك ارتباط واضح بين تخفيف حدة الفقر والإدارة الناجعة للموارد الطبيعية والنظم البيئية. وتوفر خدمات النظام الإيكولوجي، على سبيل المثال، بين 47 و90 في المائة مما يُعرف بـ''الناتج المحلي الإجمالي للفقراء''. وفي البرازيل والهند وإندونيسيا ساهمت القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية مثل الزراعة ومصائد الأسماك والغابات بما يقدر بـ 6 في المائة و17 في المائة و11 في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005. وعند قياس الجزء الكامل من مساهمة خدمات النظام الإيكولوجي في إجمالي دخل الفقراء وُجد أنه يمثل 90 في المائة و75 في المائة و47 في المائة على التوالي من إجمالي حجم النشاط الاقتصادي للفقراء، الذي يشمل الأنشطة النقدية وغير النقدية في هذه البلدان. [18] وليس هناك داعٍ للمبالغة في تقدير أهمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالنسبة لأولئك الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية.

[18] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "*اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي*"، يمكن الاطلاع عليها في الرابط:
http://teebweb.org/

المنارة للاستشارات
ww

ويمكن للاستثمار في رأس المال الطبيعي كمصدر للنمو الاقتصادي والرفاهية أن يعالج مشكلة الفقر بأشكاله المختلفة، وليس فقط الفقر في الدخل، وذلك من خلال توفير الغذاء والرعاية الصحية. [19]

وثمة مساهمة أخرى مهمة يمكن للاقتصاد الأخضر أن يقدمها للفقراء وهي تأمين الحصول على طاقة نظيفة وموثوقة. وتشير دلائل متزايدة إلى أن ضمان تمتع الفقراء بالحصول على الطاقة يمكن أن تنتج عنه فوائد ذات أبعاد متعددة تتراوح من نتائج مهمة تتعلق بالدخل والتعليم والصحة إلى رفاه المرأة. [20]

وعلى نحو مماثل، فإن الاستثمار المتواضع في تخضير الزراعة وتحسين الإنتاجية الزراعية يمكن أن تكون له آثار كبيرة على الرفاه. ويعتمد زهاء 2.6 بليون شخص على الزراعة كمصدر للدخل تعيش الغالبية العظمى منهم في مزارع صغيرة وفي مناطق ريفية على أقل من دولار واحد في اليوم. ولذلك فإن زيادة الإنتاج الزراعي مع تحسين خدمات النظام الإيكولوجي (التي يعتمد عليها الفقراء بصورة مباشرة أكبر للحصول على الغذاء والدخل)، يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في خفض مستوى الفقر. وعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن كل زيادة بمقدار 10 في المائة في الغلة الزراعية يصحبها انخفاض بنسبة 7 في المائة في مستوى الفقر في أفريقيا وأكثر من 5 في المائة في آسيا. كذلك تشير الدلائل إلى أن تطبيق الممارسات الزراعية الخضراء قد أدى إلى زيادة الغلة إلى ما بين 54 و179 في المائة، خصوصاً في المزارع الصغيرة. [21]

6-الجدوى الاقتصادية للاقتصاد الأخضر في الدول العربية : بعض الأرقام

أوضح تقرير «الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر» الذي أطلق في افتتاح المؤتمر السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) المنعقد في 27 و28 أكتوبر 2011 في بيروت، أن خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25 % سيوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا مبلغ يمكن تحويله لتمويل الانتقال إلى مصادر الطاقة الخضراء، وبتخضير 50% من قطاع النقل في البلدان العربية، نتيجة ارتفاع فعالية الطاقة وازدياد استعمال النقل العام والسيارات الهجينة (هايبريد) تتولد وفورات تقدر بنحو 23 بليون دولار سنويًّا،

---

[19] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فريق إدارة البيئة، *"العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها"* (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي:
www.unemg.org/MeetingsDocuments/IssueManagementGroups/GreenEconomy/GreenEconomyreport/tabid/79175/Default.aspx

[20] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر، المرجع نفسه.

[21] وزارة الأوقاف الكويتية، مجلة الوعي الإسلامي، مجلة الكترونية، العدد 558 ديسمبر 2012: على الموقع التالي:
http://www.alwaei.com/site/index.php?cID=753

المنارة للاستشارات

وبإنفاق 100 بليون دولار في تخضير 20% من الأبنية القائمة خلال السنين العشر المقبلة، يُتوقَّع توفير أربعة ملايين فرصة عمل.

وفي سياق متصل دعا التقرير البلدان العربية إلى العمل لتعزيز كفاءة الري واستخدام المياه ومنع تلوثها، مع العمل على زيادة نسبة مياه الصرف المعالجة التي يعاد استخدامها من 20% حاليًّا إلى 100 %، مشيرًا إلى أن ذلك سيخفض كلفة التدهور البيئي في المنطقة العربية البالغة نحو 95 بليون دولار سنويًّا.وأظهر التقرير نتائج مشابهة في مجالات متعددة، كمردود الاستثمار في تخضير قطاعات النفايات والصناعة والسياحة والزراعة، وهو يتضمن أكثر من 60 دراسة حالة عن تجارب ومبادرات ناجحة في العالم العربي في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

الوقت الذي يشهد العالم فيه نموًّا متسارعًا لتجارة الخدمات والسلع البيئية، مقارنة بالقطاعات التجارية العالمية الأخرى، يقف العالم العربي على هامش هذا القطاع، بنسبة أدنى من 1 % من القيمة الإجمالية لهذه التجارة التي تبلغ نحو 618 بليون دولار أميركي،كما أن نسبة الميزانية التراكمية التي تصرف على البيئة من الصناديق والمصارف العربية التنموية عبر قروض وهبات لا تتعدى 6% من ميزانيتها الإجمالية.[20]

خـــاتمة:

ترى العديد من المنظمات أن التقدم المحرز في تنمية برنامج التنمية المستدامة كان مخيبا للآمال بشكل شديد بحيث تفاقم الفقر وازداد تدهور البيئة، وقد ذكرت الأمم المتحدة في هذا الشأن أن العالم لا يرغب في إجراء مناقشة فلسفية أو سياسية فالتحدي لا يكمن في مجرد ما ذكر في البيانات بل في الإجراءات التي سيتم اتخاذها في السنوات المقبلة، لكن غالبا ما تتسم الاختيارات بالمحدودية نظرا لغياب التصور الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة من جهة ومن جهة أخرى وقوع هذه الاختيارات خارج أي تخطيط يستند إلى التحكم في المعلومات والمعطيات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة لفهم الظواهر وبالتالي توجيه السياسات نحو تحقيق الأهداف المنتظرة والدفع بالبشرية خطوات جبارة إلى الأمام في إطار تكافل اجتماعي واسع بين شعوب المعمورة.

إن المجتمع الدولي لا يزال يعاني في هذا المجال من عدم الاستقرار على اختيار مؤسساتي ملائم لإدارة وتدبير شؤون وقضايا مكافحة الفقر وحماية البيئة فالأمر هنا يتسم بالتعدد والتنوع بما لا يؤمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولعل فلسفة الاقتصاد الأخضر كمسار لتحقيق التنمية المستدامة والتقليل من الفقر ما هي إلا إطار فلسفي يحمل ما يحمل من ايجابيات ولكنه في المقابل تواجهه ما تواجهه من تحديات وعقبات تحول دون تحويله إلى واقع مجسد من شأنه أن يحقق الأهداف المنوطة به.

المنارة للاستشارات

وبناءا على ذلك يتطلب على الحكومات إعادة بناء مؤسساتها العامة وأنظمتها القانونية، وأن تتخذ موقفا واضحا من قضايا البيئة والتنمية المستدامة وانعكاساتها على التنمية البشرية، وأن تقوم بالتقييم المستمر لسياساتها في مجال مكافحة الفقر، وفي هذا الإطار ينبغي على المجتمع الدولي أن يقوم بتكثيف جهوده وهذا من خلال:

- تعزيز دمج بعد تخضير الاقتصاد في سياسات وبرامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعمل على بلورة مفهوم تنموي يراعي التوجهات الدولية العالمية والجهوية؛
- التشديد على التقييم المستند للمناهج والأساليب العلمية الكفيلة بتوفير المعطيات والمعلومات المتعلقة بالوضع البيئي والموارد الطبيعية في علاقتها بالتنمية، وإنشاء مؤشرات من شأنها طرح قياس بديل وتقييمي لما بعد الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد نوع من المحاسبة البيئية المتكاملة الآخذة بعين الاعتبار الأبعد الثلاثة : الاقتصاد، المجتمع والبيئة؛
- العمل على جعل الاستهلاك والإنتاج مستدامان وتنمية كفاءة استخدام الموارد؛
- ضرورة العمل على بلورة مناهج التقييم البيئي وتطوير مؤشرات وطنية خاصة بالتنمية المستدامة على غرار ما يتم اليوم في التنمية البشرية؛
- ضرورة العمل على دعم دور البحث والتكوين في المجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاقتصاديات التي نرفق بالبيئة وهنا نؤكد على ضرورة التدريب والتكوين على ممارسة الأعمال الخضراء؛
- ضرورة الربط بين عالم صنع القرار على المستوى المحلي، الإقليمي والعالمي وبين عالم المعرفة والتي الذي يعمل على توضيح سلبيات أي قرار لا يتماشى وتخضير الاقتصاد خاصة في ظل شح الموارد المتاحة؛
- مما لا شك فيه أن الانتقال إلى التنمية المستدامة والاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب تكنولوجيا عالية والعديد من الموارد المالية والبشرية وهذا ما تفتقر اله الدول النامية، وهذا ما يشكل عقبة لهذه الدول تحول دون تحقيق المقصود ن ومنه لا بد على الدول الغنية أن تساعد هذه الدول وذلك إلزاما والتزاما لأنها تتحمل المسؤولية في تدهور البيئة وعلى المجتمع الدولي أن يلعب الدور الواجب في ذلك؛
- دعم دور منظمات المجتمع المدني ومختلف الهيئات الممثلة للقطاع الخاص؛
- تعزيز سياسة الحوار والتشارك؛
- إقامة شركات دائمة وشبكة تبادل خبرات بين الشمال والجنوب وجنوب جنوب تتركز حول استراتيجيات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر؛
- تعزيز التعاون بين السلطات المحلية؛

المنارة للاستشارات

ww

- إصلاح النظام الحالي سواء النظام المالي العالمي أو النظام التجاري المتعدد الأطراف، وخاصة القوة التمثيلية لبعض الدول في العديد من المنظمات الدولية بما يجعل للدول الفقيرة صوتا ووزنا تستطيع من خلالهما الدفاع عن حقوقهما وكذا اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية لتسهيل نقل التكنولوجيا.

فلا يمكن إرساء التنمية المستدامة إلا عبر إدخال تغييرات أساسية في الاختيارات المؤسساتية في مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية مع ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وعليه يجب فتح نقاش واسع حول الطرق والأساليب المنهجية لتقييم تجربة بعض الدول في مجال التنمية المستدامة، ومحاولة تحديد مقاربة لتقييم الالتزامات المعبر عنها خلال مؤتمرات الأمم المتحدة، مع مطالبة المجتمع الدولي خصوصا الدول المتقدمة إلى تقديم المساعدة المادية ونقل التكنولوجيا المتوفرة لديها ومساعدة الدول النامية للوصول إلى الهدف السامي الذي تتطلع إلية اتفاقيات الإطارية لتغيير المناخ والهادفة لحماية البيئة ومكافحة الفقر.

المراجع:

باللغة العربية:

1. جان فرنسوا دورتيه، "***معجم العلوم الإنسانية***"، ترجمة جورج كتوره، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، أبو ظبي،2009.
2. دوقلاس موسشيت، "***مبادئ التنمية المستدامة***"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، القاهرة، 2000 .
3. السيد يسن، "**المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية**"، دار نهضة مصر للطباعة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2002.
4. أحمد مهيوب غالب أحمد، "***العرب والعولمة مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل***" مجلة المستقبل العربي، عدد 256 جوان، 2000.
5. الاسكوا، "***استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا***"، العدد الأول: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، أكتوبر 2011.
6. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فريق إدارة البيئة، "***العمل على بناء اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها***"، (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي: www.unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/29846/Default.aspx

المنارة للاستشارات
ww

7. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "***اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي***"، يمكن الاطلاع عليها في الرابط /ttp://teebweb.org.

8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "***نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر***" (نيروبي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011). والتقرير متاح في الموقع التالي: www.unemg.org/MeetingsDocuments/IssueManagementGroups/GreenEcon .omy/GreenEconomyreport/tabid/79175/Default.aspx

9. بلقاسم زايري، عبد القادر دربال، "***منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والفقر في الدول المتوسطية***"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، مارس 2003.

10. تقرير ميريل لينش عن "***الثورات العالمية ومصادرها***"، مجلة الإقتصاد والأعمال، عدد خاص، فبراير 2001.

11. حسين رحيم، "***التنمية والعولمة إشكالية الموازنة بين تحقيق النمو المتوازن واستئصال الفقر وضمان الرفاهة الاجتماعي***"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، عدد 2، مارس 2003،

12. خالد كواش، "***السياحة والأبعاد البيئية***"، جديد الاقتصاد، العدد02، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ديسمبر 2007 .

13. عابد جورج ت، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2003.

14. غول فرحات، "***أثر الاهتمام بالبيئة والعمل بالمواصفات العالمية ISO 14000 للبيئة على تنافسية المؤسسات***"، جديد الاقتصاد، العدد 02 الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر،ديسمبر 2007 ،

15. المركز الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، " ***التنمية المستدامة في الوطن العربي ...بين الواقع والمأمول*** "، الإصدار الحادي عشر، وكالة الجامعة للدراسات والبحث العلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة 1427هجري.

16. وزارة الأوقاف الكويتية، مجلة الوعي الإسلامي، مجلة الكترونية، العدد 558 ديسمبر 2012: على الموقع التالي : http://www.alwaei.com/site/index.php?cID=753

En langue étrangère:

1. *Banque Mondiale*, Rapport sur le développement dans le monde, « combattre le pauvretés, 2000/2001.

المنارة للاستشارات
ww